

التقييم المؤسسي وتطوير التشريعات التخطيطية

تحليل البيئة المؤسسية والتشريعية للتنمية الحضرية في المملكة

تقييم الإطار المؤسسي للتخطيط العمراني

الأهداف الرئيسية

التعرف على النظام المؤسسي للتخطيط العمراني بالمملكة، مع تقديم صورة مفصلة لعملية صنع القرار للتخطيط العمراني على المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية

صلاحية صنع إصدار وتنفيذ القرارات

الأدوار والمسؤوليات

إعداد المخططات بمستوياتها

1 عدم توفر نظام موحد للتخطيط العمراني

2 تعدد الجهات المسؤولة عن التخطيط العمراني و تداخل المهام والإختصاصات

3 نقص الكوادر الفنية المؤهلة

4 عدم توفر آلية واضحة لإعتماد المخططات العمرانية

أهم التحديات

التطور التاريخي لمنظومة التخطيط العمراني بالمملكة العربية السعودية

إنشاء مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية

دراسة التكامل بين التقسيم الإداري (منطقة- محافظة- مركز) وتقسيم المستويات التخطيطية (أمانة-بلدية- مجلس بلدي)

ضرورة إعطاء الأدوار الريادية للأمانات الرئيسية للقيام بدور فاعل في إعداد وإعتماد كافة المخططات

إيجاد منظومة للتنسيق ومشاركة الأدوار بين مختلف الأمانات والجهات التي تمارس التخطيط العمراني

- المرحلة الأولى (1356 - 1379)
- المرحلة الثانية (1383 - 1402)
- المرحلة الثالثة (1405 - 1406)
- المرحلة الرابعة (1409 - 1425)
- المرحلة الخامسة (1427 - 1437)

الأهداف الرئيسية

مراجعة وتقييم التشريعات العمرانية القائمة لتحديد إشكالياتها ووضع الاقتراحات اللازمة لتطويرها، من خلال معرفة الإطار التشريعي والأدوات التشريعية الأخرى المطبقة في المملكة

مراجعة وتقييم التشريعات العمرانية

المنهجية

الحصر والتصنيف

إعداد قاعدة بيانات مجمعة لجميع التشريعات العمرانية (أنظمة-لوائح-تعاميم)

509

مشاركة الخبراء

مقابلات شخصية

8
24

إستبيانات (موزعة علي الأمانات)

4 ورش عمل تم تنفيذها بحضور ممثلين من 17 أمانة

إدارة الأراضي

المساحات العامة

التمويل

نموذج برنامج الموثل لتقييم التشريعات

أنظمة البناء

قابلية البناء وحقوق التنمية

ورش العمل

التوصيات

ضرورة إيجاد هرم تشريعي يكون علي رأسه نظام موحد للتخطيط العمراني

ضرورة إشراك المواطنين وقطاع المطورين عند إعداد نظام التخطيط العمراني

التركيز علي بناء القدرات والتدريب العملي للقائمين علي تنفيذ النظام

